

## الحكومة الايرلندية تنقض على البنك الايرلندي المتحد

## أزمة ديون الدول في الاتحاد الأوروبي قد تصبح «مرصاً مزمناً»

■ بيكن - أف ب، رويترز

□ اعتبر وزير التجارة الصيني شن ديمينغ أن الإجراءات التي اتخذت في أوروبا لحل أزمة ديون الدول «تحول مرصاً خطيراً إلى مرض مزمن»، أمس (الجمعة) في وقتاً انقضت الحكومة الايرلندية على البنك الايرلندي المتحد لتأمينه بمبلغ 3.7 مليارات يورو، وقيام وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بتخفيض التصنيف الائتماني للبرتغال، متوقعة أن تكون الدولة الثالثة التي ستحتاج إلى إنقاذ بعد اليونان وإيرلندا.

وبحسب شن ديمينغ، فإن صندوق الإنقاذ الدائم الذي أنشأته أوروبا لمصلحة دول منطقة اليورو لن يحل الأزمة.

وقال شن بحسب ما نقلت عنه «شنغهاي سيكيوريتيزنيوز» إن «هذه الإجراءات تحول مرصاً خطيراً إلى مرض مزمن. من الصعب معرفة ما إذا كانت هذه الدول الغارقة في أزمة الديون ستتمكن من النهوض في غضون ثلاثة إلى خمسة أعوام».



الحكومات الأوروبية مدممة على الإقراض لسد عجزات الموازنات

ولفت أيضاً إلى أن الصين ستتابع عن كثب تطورات الأزمة وخصوصاً في يناير/ كانون الثاني وفبراير/ شباط.

وأعرب الوزير الصيني عن «قلقه» حيال قدرة الأوروبيين على إنهاء أزمة الديون الحكومية، وذلك على هامش

ومحادثات اقتصادية بين الصين والاتحاد الأوروبي. وأبدت الصين استعدادها لمساعدة الاتحاد الأوروبي عبر استخدام احتياطات الصرف لديها. وأعلن المتحدث باسم وزارة الخارجية الصينية جيانغ يو «ستكون أوروبا في المستقبل أحد أبرز أسواقنا لاستثمار احتياطات الصرف لدينا»، إلا أنه لم يعط المزيد من التفاصيل حول هذه الاستثمارات.

على صعيد متصل، أمتت الحكومة الايرلندية بشكل فعلي يوم أمس الأول البنك الايرلندي المتحد بضخ أموال بلغت 3.7 مليار يورو (4.9 مليار دولار) ما يعزز سيطرة الدولة على معظم قطاع البنوك في البلاد.

وتفجرت أزمة بنوك إيرلندا التي هزلت وراء شركات التطوير العقاري حينما انجرت في وجهها فقاعة سوق العقارات ما كيدها خسائر فادحة

أجبرت الحكومة الايرلندية على طلب موازنة إنقاذ تبلغ 85 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي.

## «فيتش» تخفض التصنيف الائتماني لبرتغال مع توقعات سلبية

■ نيويورك - رويترز

□ خفضت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني اللية الماضية تصنيف البرتغال متللة بارتفاع مستوي الدين وصعوبة الأوضاع المالية في خطوة وصفها المحللون بأنها كانت متوقعة إلى حد كبير في الأسواق.

وخفضت فيتش تصنيف البرتغال في الأجل الطويل درجة واحدة إلى A+ مع توقعات سلبية ما يضاف إلى موجة الأزمات السلبية عن الديون السيادية في أوروبا.

وأصبحت البرتغال في قلب عاصفة أزمة الديون الأوروبية بسبب المخاوف من أوضاع ماليتها العامة وسط قلق المستثمرين من أنها ستكون الدولة التالية التي ستطلب خطة إنقاذ بعد إيرلندا واليونان.

وقالت فيتش «الغسل في الوفاء بالخسوط الرئيسية لموازنة 2011 وأهداف العجز الهيكلية ستقلص الثقة في استدامة المالية العامة في الأجل المتوسط والتي تعزز تصنيفات الديون السيادية للبرتغال».

ويضع الخفض تصنيف فيتش للبرتغال على قدم

المساواة مع تصنيف موديز عند A1 لكنه لا يزال أعلى بدرجتين من تصنيف ستاندر أند بورز عند A-.

وقال الاقتصادي في بانكو كاريوسافي لشبونة، جواو بيريرا لبيتي «هذه ليست مفاجأة بالرغم من أنها لا تزال أنباء سيئة وسيكون لها تبعات خاصة على القطاع المالي للبرتغال... السوق كانت تتوقع هذا بالفعل وأخذ التصنيف في الحسبان أسعار الفائدة الحالية». ومع ذلك تساءلت الحكومة البرتغالية عن توقيت الخطوة.

وقالت وزارة المالية في تعليقات أرسلت لـ

«رويترز» عبر البريد الإلكتروني «من الصعب استيعاب التخفيض من جانب فيتش في الوقت الراهن». وأضافت «وافقت البرتغال على موازنة 2011 مع إجراءات تقشف لخفض عجز الموازنة وأظهرت نتائج الموازنة في أواخر 2010 على نحو تدريجي تأثير الإجراءات التي اتخذت في وقت سابق من العام». وأكدت على أن النظام المصرفي في البرتغال متمسك ويتمتع بمستويات مناسبة من رأس المال للتعامل مع المخاطر التي تواجهه وأكدت الوزارة أن البرتغال حافظت على التزاماتها التي قطعها للمستثمرين.

## استمرار ارتفاع عجز موازنة

## الحكومة البريطانية عند أعلى مستوياته

■ عواصم - وكالات

□ لتزال البيانات التي تصدر في بريطانيا تظهر اتساع عجز الموازنة لدى الحكومة البريطانية والتي تحاول جاهدة لخفض الإنفاق العام بهدف تقليص عجز الموازنة المرتفع، هذا وإن كانت الحكومة قد أقرت بالفعل أكبر خطة لخفض الإنفاق على مدى الأربع سنوات القادمة منذ الحرب العالمية الثانية.

ووفقاً لمكتب الإحصاءات القومي فقد أظهر مؤشر صافي قروض القطاع العام عن شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عجز بلغ قيمته 22.8 بليون جنيه إسترليني ليأتي بأسوأ من التوقعات التي كانت تشير إلى

عجز بقيمة 16.8 بليون جنيه وكذا أسوأ من القراءة السابقة لقيمة عجز بلغ 9.8 بليون جنيه. ولإيزال المؤشر عند أعلى مستوياته منذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1991 وإن كان الأعلى منذ شهر فبراير/ شباط خلال العام الجاري.

البيانات الفرعية أظهرت أن سبب اتساع العجز يرجع إلى ارتفاع الإنفاق الحكومي بنسبة 10.8 في المئة على الرعاية الصحية والدفاع وكذا الخدمات الحكومية الأخرى.

هذا في الوقت الذي سجلت فيه الإيرادات أقل صعوبة خلال هذا العام بنسبة 3.1 في المئة وإن كان قدر ارتفع بسبب الحاصلات من الضرائب على المبيعات.

يذكر أن مكتب متابعة الدين العام في

بريطانيا قد عدل توقعاته بشأن عدد العاملين المتوقع أن يتم تسريحهم في القطاع الخاصة تحت مظلة خطة خفض الإنفاق العام حتى نهاية العام المالي 2015 بلغ 330 ألف شخص وذلك انخفاضاً بلغ 160 ألف عما كان متوقعاً في يونيو/ حزيران السابق ويرى المكتب أن ذلك يرجع إلى أن القطاع الخاص سيمكنه من خلق نحو 1.5 وظيفة في تلك الفترة.

ويتوقع المكتب أن يحقق الاقتصاد البريطاني نمو بنسبة 2.1 في المئة لعام 2011 بعد أن كان يتوقع تحقيقه بنسبة 2.3 في المئة، وبالنسبة للعام 2012 قد يحقق نمو بنسبة 2.6 في المئة من 2.8 في

المتة.

وأضاف «إن الأسر تلعب دورها كمحرك للانتعاش» مدعومة بـ «استثمار الشركات» الذي تشهد عليه طلبيات السلع الدائمة، ورأى أن القطاع الخاص حل «بوضوح» محل الدولة في دورها كمحرك للنهوض.

وأضاف «إنه أفضل نياً يمكن الحصول عليه لنهاية العام 2010». إلا أن التدهورات تبقى حاضرة رغم كل شيء. وعلى الرغم من أن عدد العاطلين الجدد يؤكد «تسارع تحسن» سوق العمل كما لفت الاقتصادي في باركليز كايبتال نيكولاس تينيف، فإن عددها لا يزال مع ذلك كبيراً لكي يتيح الإعراج عن الأمل بخصف سريع للبطالة.

وتبقى نسبة البطالة مرتفعة جداً عند 9,8 في المئة، وتبقى عائقاً أمام تحسن الاستهلاك.

## واشنطن قلقة من تدخل

## الدولة في الاقتصاد في الصين

□ أعربت الولايات المتحدة عن قلقها من تدخل الدولة في الاقتصاد في الصين، موضحة أنه في بعض القطاعات، يخير شوكتاً في إرادة بيكن الإبقاء بالتزاماتها في إطار المنظمة العالمية للتجارة. وتواصل مكتب الممثل الأمريكي للتجارة الخارجية إلى نتائج غير حاسمة، في تقرير سنوي حول التقدم الذي تحززه الصين على طريق التبادل الحر بعد انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة في 2001. وقال التقرير إن «الصين اتخذت عدداً كبيراً من التدابير المؤثرة لإصلاح اقتصادها في السنوات التسع الأخيرة، لكن النتيجة الشاملة معقدة ويصعب تقويمها، نظراً للاتجاه المقلق للدولة للتدخل في الاقتصاد». وأوضح أنه «في 2010، أثارت هيمنة الممارسات والسياسات التدخلية التي تصاف إلى الدور المهم للمؤسسات الرسمية في الاقتصاد الصيني، مزيداً من القلق لدى الأميركيين» الذين يعملون في البلاد. وتابع مكتب الممثل الأمريكي للتجارة الخارجية «في بعض القطاعات، يبدو أن الصين الآن تطبق أيضاً بشكل كامل التزامات مهمة». وأضاف «في قطاعات أخرى تطرح تساؤلات حول موافقة الصين على التزاماتها حيال المنظمة العالمية للتجارة، بما في ذلك المبادئ الأساسية»، مثل «عدم التمييز والشفافية».

## 50 مليار دولار من الاستثمارات

## الصينية بالخارج في 2010

□ ذكرت صحيفة تشاينا دايلي أمس (الجمعة) إن الاستثمارات الصينية في الخارج ستجاوز 50 مليار دولار (38,1 مليار يورو) في 2010 بزيادة نسبتها 15 في المئة، وذلك في مشاريع في مجال الطاقة والناجم والزراعة. وتريد بيكن أيضاً أن تنفق شركاتها المزيد من الأموال في الخارج للحد من التوترات الاقتصادية مع أبرز شركائها، بحسب الصحيفة. وتريد الصين كذلك التخفيف من ضعف الاستثمارات في البلاد. وبحسب تصريحات لوزير التجارة شن ديمينغ أوردتها الصحافة، فإن الاستثمارات الصينية غير المالية في الخارج، أي تلك التي لا تشمل استثمارات المصارف وشركات الوساطة والتأمين، ستخطى الخمسين مليار دولار مقابل 43,3 مليار دولار في 2009. واحتلت الصين المرتبة الخامسة عالمياً في مجال استثماراتها في الخارج في 2009. وبالنسبة إلى 2011، سترتفع هذه الاستثمارات في الخارج بنسبة 11 في المئة، بحسب تشاينا دايلي.

## «شاندونج الصينية للطيران»

## تشتري 15 طائرة بوينغ

□ قالت شركة «شاندونج إير لاينز» الصينية للطيران أمس (الجمعة) إنها اتفقت على شراء 15 طائرة من طراز «بوينغ 737 - 800» لتبلغ قيمتها المجمعة وفقاً للسعر الأساسي المعن نحو 1.2 مليار دولار.

وقالت شركة الطيران في بيان إلى بورصة «شينشن» الصينية إن شركة «بوينغ» الأميركية لصناعة الطائرات سوف تقوم بتسليم الطائرات الخمس عشرة في العامين 2014 و2015. ولم يقدم البيان معلومات بشأن سعر الشراء المتوقع عليه للطائرات التي يبلغ السعر المعن للطائرة الواحدة 80 مليون دولار. وتتبع الشركة، التي يوجد مقرها بإقليم شاندونج المزدحم بالسكان في شرق الصين، مجموعة «أير تشاينا» للطيران التي تستحوذ على حصة بنسبة 49.4 في المئة من أسهمها. وتواجه شركات عالمية علاقة لصناعة الطائرات منافسة مرتقبة من شركة «كوميرشيل إير كرافت كوربوريشن أوف تشاينا» (كوماك) المملوكة للدولة والتي أعلنت الشهر الماضي عن أول طلبات شراء مئة طائرة من طائراتها من طراز «سي 919»، العلاقة لشركة خطوط الجوية الصينية «أير تشاينا»، وخمس خطوط طيران أخرى.

وتتوقع «كوماك» أن تحتاج الصين أكثر من 3750 طائرة ركاب من أجل الوفاء بالطلب المتنامي خلال العشرين عاماً القادمة، لتضاف إلى نحو آلاف طائرة في الخدمة حالياً.

وخلال زيارة الرئيس الصيني هو جينتاو إلى فرنسا الشهر الماضي، أكدت شركة «أيرباص» العلاقة للطائرات طلبات شراء 102 طائرة لشركات طيران صينية.

## مؤشرات مشجعة للنمو بالولايات المتحدة في 2011 رغم العقبات

■ واشنطن - أف ب

□ حملت المؤشرات الاقتصادية التي نشرت في الولايات المتحدة مجموعة من الإشارات المشجعة للنمو في 2011، مذكرة في الوقت نفسه باستمرار بعض العقبات التي لاتزال تواجه الانتعاش.

وبعد مراجعة مخيبة أمل لرقم إجمالي الناتج الداخلي في فصل الصيف والتي خلصت في النهاية إلى أن الاستهلاك جاء أقل قوة مما كان يعتقد في الفصل الثالث، فإن الأرقام الجديدة لنقطة الأسر اعتبرت واعدة.

وبحسب وزارة التجارة، ارتفع الاستهلاك في نوفمبر/ تشرين الثاني للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0.4 في المئة مقارنة بشهر أكتوبر/ تشرين الأول، أي أقل مما كان يأمله المحللون بقليل.

لأن الرقم الجديد للوزارة بشأن الشهر الذي سبق، والذي شهد زيادة قوية، إلى 0.7 في المئة، سمح بتجاوز هذه الخيبة، ما يشهد على قوة الاستهلاك التي اخفقت منذ أغسطس/ آب 2009.

ومن الإشارات المشجعة الأخرى أن مداخيل الأميركيين تواصلت الزيادة، كما أن مؤشر ثقة المستهلكين الأميركيين الذي تنتشره جامعة ميشيغن تمت مراجعته باتجاه ارتفاع طفيف في ديسمبر/ كانون الأول وهو في أعلى مستوياته منذ يونيو/ حزيران.

واعتبر الاقتصادي في مؤسسة «أي إتش إس غلوبال إنسايت» كريس كريستوفر أن «المستهلكين يعودون» إلى الاستهلاك و«المعنويات ترتفع ودفع الاستهلاك يتعزز».

وقال زميله جويل شاروف من مؤسسة «ناروف إيكونوميكس إنفايزورز» إن الأسر «تتوجه إلى المتاجر وإن وتيرة مشترياتهم المستقرة والصلبة دائمة»، في أوج موسم الأعياد.

من جهته، حمل مؤشر تسجيل العاطلين الجدد عن العمل المزيد من الأمل، فقد بقي قريباً من أدنى مستوياته خلال العام في الأسبوع الذي انتهى في 18 ديسمبر/ كانون الأول.

أما بالنسبة إلى الطلبات على السلع الدائمة، فقد بدت إيجابية أيضاً. وقد كان التدهور المتجدد للطلبات على الطائرات، والمتغيرة جداً من شهر لآخر، السبب في تراجع الطلب على السلع الدائمة بنسبة 0.3 في المئة. لكن باستثناء قطاع النقل، فإن المؤشر قفز بنسبة 2.4 في المئة مقارنة بشهر أكتوبر، أي ثلاثة أضعاف أكثر من المتوقع، وبدت كل مكوناته في ارتفاع.



ارتفع استهلاك الأميركيين في نوفمبر للشهر الخامس على التوالي بنسبة 0.4%

وبحسب وزارة التجارة، فإن تباطؤ الأسعار استمر في نوفمبر/ تشرين الثاني: يبقى التضخم الأساسي عند أعلى مستوياته منذ 1960. وهذا الوضع يخفف قلق البنك المركزي.

ويمكن أهداف سياسة الإنعاش النقدي للاحتياطي الفيدرالي في منع تحول هذا التباطؤ في الأسعار إلى انحسار يحمل آثار مدمرة، ذلك أن الهدف الآخر هو استعجال الانتعاش لخفض البطالة.

أخيراً وعلى الرغم من قفزه في نوفمبر، بقي مؤشر مبيعات المنازل الجديدة الذي نشر يوم الخميس قريباً من أدنى مستوياته التاريخية، ما يشهد على هلع قطاع السكن. وينظر إلى تحسن دائم لهذه السوق على أنه شرط مسبق لاستعادة انتعاش اقتصادي قابل للاستمرار على الأمد الطويل.